الأمم المتحدة

A/62/7/Add.31

الجمعية العامة

Distr.: General
21 December 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البندان ١٢٨ و١٤٠ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

التقرير الثاني والثلاثون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقارير الأمين العام عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حيث صلتها بالنظم الحاسوبية المؤسسية (A/62/510) وأمن هذه التكنولوجيا واستعادة القدرة على العمل بعد الأعطال الكبرى واستمرارية العمل (A/62/477) والحالة المتعلقة بوضع إطار إداري لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (A/62/502). والتقت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في هذه التقارير مع كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات، ووكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، وممثلين آخرين للأمين العام الذين قدموا المزيد من المعلومات والتوضيحات.

٢ - وقدمت الوثيقتان A/62/510 و A/60/502 عملا بالجزء الثاني في قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٠ بشأن المقترحات التي عرضها الأمين العام في تقريره عن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/60/846/Add.1). ويتضمن تقرير الأمين العام عن النظم الحاسوبية المؤسسية (A/62/510) مقترحات بشأن وضع نظام حاسوبي مؤسسي لتخطيط الموارد

140108 140108 07-65774 (A)

مخصص لتنفيذ العمليات المالية والإدارية والتنظيمية الرئيسية للمنظمة. كما يلتمس التقرير الموارد لمواصلة تنفيذ نظام إدارة العلاقة مع الزبائن والنظام الحاسوبي المؤسسي لإدارة المحتوى المخصص لإدارة المعارف في المنظمة.

٣ - وقد وضع التقرير المتعلق بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعادة القدرة على العمل بعد الأعطال الكبرى واستمرارية العمل تلبية لطلبات قدمتها الجمعية العامة في قراريها ٦٠/٢٦٦ (الجزء الخامس عشر) و ٥٩/٢٧٦ (الجزء الحادي عشر). ويشمل المقترح الاحتياجات اللازمة لإنشاء مركزين للبيانات المركزية في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، وفي موقع ثانوي مقترح في فالينسيا، إسبانيا. كما يشمل مقترحات ذات صلة بالمرحلة الانتقالية للمخطط العام لتجديد مباني مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وتتعلق بنقل مركز البيانات الحالي لمقر الأمم المتحدة الموجود في المبنى DC2 إلى مرفق جديد في حي لونغ آيلند سيتي.

٤ - ويصل إجمالي الاحتياجات المقدرة للمقترحات المقدمة بشأن النظم الحاسوبية المؤسسية وكذلك بشأن العمل بعد الأعطال الكبرى واستمرارية العمل لفترة تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في إطار الميزانية العادية وحساب دعم عمليات حفظ السلام إلى ٠٠٠ ١١٤ ١٠٦ دولار، مع زيادة ٤٤ وظيفة مؤقتة إلى ملاك موظفي مشروع نظام تخطيط الموارد، الذي يتكون من ٣٧ وظيفة من الفئة الفنية و ٧ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). ويرد في الجدول ١ أدناه توزيع للموارد بحسب المشروع ومصدر التمويل.

الجدول ١

الاحتياجات المقترحة من الموارد

		حساب دعم عمليات حفظ السلام			
	الميزانية العادية[أ]	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩[ب]	المجموع الفرعي	المجموع
النظم الحاسوبية المؤسسية					
نظام تخطيط الموارد	٥٠٠ ٤٧٤ ١٩	-	-	-	٥٠٠ ٤٧٤ ١٩
نظام إدارة العلاقة مع الزبائن	٠٠٠ ٤٤٩ ١	٤٠٠ ٥٢٣ ٢	٧٠٠ ١٨٦ ٤	١٠٠ ٧١٠ ٦	١٠٠ ١٥٩ ٨
نظام إدارة المحتوى	٠٠٠ ٠٣٢ ٤	٣٠٠ ٢١٩ ٤	٢٠٠ ٥٦٩ ٦	٥٠٠ ٧٨٨ ١٠	٥٠٠ ٨٢٠ ١٤
المجموع الفرعي	**٥٠٠ ٩٥٥ ٢٤**	**٧٠٠ ٧٤٢ ٦**	**٩٠٠ ٧٥٥ ١٠**	**٦٠٠ ٤٩٨ ١٧**	**١٠٠ ٤٥٤ ٤٢**

	الميزانية العادية[أ]	حساب دعم عمليات حفظ السلام			المجموع الفرعي	المجموع
		١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩	١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ على ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠		
العمل بعد الأعطال الكبرى واستمرارية العمل						
الموقع باء المقترح: فالينسيا	١١ ٢٤٩ ٤٠٠	٢٩٨ ٧٠٠	٣ ٩١٧ ٣٠٠	٥ ٦٠١ ٥٠٠	٩ ٨١٧ ٥٠٠	٢١ ٠٦٦ ٩٠٠
حي لونغ آيلند سيتي: تجهيزات	١٠ ٢٦٠ ٢٠٠		٢ ٥٦٥ ٠٠٠	١٩٩ ٢٠٠	٢ ٧٦٤ ٢٠٠	١٣ ٠٢٤ ٤٠٠
الحديقة الشمالية: تجهيزات	٦ ٨١١ ٣٠٠		١ ٧٠٢ ٨٠٠	١٣٦ ٩٠٠	١ ٨٣٩ ٧٠٠	٨ ٦٥١ ٠٠٠
حي لونغ آيلند سيتي: تكاليف البناء والاستئجار	١٨ ٩٧٢ ٠٠٠	٣٨٩ ١٠٠	١ ٥١٨ ١٠٠	٣٨ ٤٠٠	١ ٩٤٥ ٦٠٠	٢٠ ٩١٧ ٦٠٠
المجموع الفرعي	**٤٧ ٢٩٢ ٩٠٠**	**٦٨٧ ٨٠٠**	**٩ ٧٠٣ ٢٠٠**	**٥ ٩٧٦ ٠٠٠**	**١٦ ٣٦٧ ٠٠٠**	**٦٣ ٦٥٩ ٩٠٠**
المجموع	**٧٢ ٢٤٨ ٤٠٠**				**٣٣ ٨٦٥ ٦٠٠**	**١٠٦ ١١٤ ٠٠٠**

(أ) تقديرات ٢٠٠٨-٢٠٠٩، قبل إعادة تقدير التكاليف

(ب) المبلغ يتعلق بفترة ميزانية حفظ السلام (١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩) وفترة الأشهر الستة الأولى من الفترة اللاحقة.

ثانيا – النظم الحاسوبية المؤسسية

ألف – نظام تخطيط الموارد

٥ – يعرض تقرير الأمين العام رأيه بشأن الأهداف الرئيسية لمشروع نظام تخطيط الموارد، وتحليله لمواطن ضعف نظام المعلومات الإدارية المتكامل، وضرورة التغيير، والفوائد المتوقعة من نظام تخطيط الموارد، والتقدم المحرز إلى الآن والخطوات القادمة التي ينبغي اتخاذها. وتشير اللجنة الاستشارية إلى اعتزام الأمين العام اعتماد نهج مرحلي، مع سيناريوهات للتنفيذ تستند إلى الأولويات الرئيسية، وإلى الأهمية التي يوليها لعدد من المبادئ، مثل عملية التكييف المحدودة للبرمجيات المعيارية، وتبسيط أساليب العمل كلما أمكن ذلك (A/62/510، الفقرات ٥-٢٥). ويلتمس الأمين العام الموارد لإنشاء قدرة لبدء مشروع نظام تخطيط الموارد. وهو يقترح تقديم توقعات أقرب إلى الواقع لإجمالي تكاليف المشروع ما أن تستكمل القائمة

التفصيلية للاحتياجات الوظيفية والتقنية، التي يجري إعدادها، وتحدد الأولويات، في الدورة الثانية والستين المستأنفة للجمعية العامة.

إدارة المشروع وتنظيمه

٦ - يرد في الفقرات من ٣٥ إلى ٣٨ من تقرير الأمين العام مقترحه بشأن الإطار الإداري لنظام تخطيط الموارد، بما في ذلك التكوين والمسؤوليات الواسعة للجنة التوجيهية للمشروع ولفريق المشروع، الذي يضم أفرقة عمل متخصصة في الجوانب الوظيفية والتقنية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن فريق مشروع نظام تخطيط الموارد سيتولى التخطيط التفصيلي للمشروع وتنفيذه، وذلك بتنسيق وتوجيه من مكتب إدارة البرنامج الذي يرأسه مدير للمشروع يقدم تقاريره إلى كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات. وستقوم أفرقة استشارية بكفالة وجود ارتباط مؤسسي الإدارات المستفيدة أثناء تخطيط المشروع وتنفيذه.

٧ - **وتؤكد اللجنة الاستشارية على ضرورة ضمان التنسيق والتعاون الفعالين بين الشُعَب التكنولوجية الرئيسية وكذلك بينها وبين الإدارات المستفيدة. وفي هذا الصدد، تشدد اللجنة على أهمية مسألتي التوجيه والمساءلة فيما يتعلق بكبير موظفي تكنولوجيا المعلومات (انظر A/62/510، الفقرة ٣٦). كما تؤكد اللجنة على أهمية التزام الأمين العام بهذا المشروع المعقد.**

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٨ - تشير اللجنة الاستشارية، إلى أن الجمعية العامة، في الجزء الرابع من قرارها ٢٨٣/٦٠، قررت الموافقة على اعتماد معايير الأمم المتحدة المحاسبية الدولية للقطاع العام، وإلى أن الأمين العام قد اقترح اعتمادها كجزء من اعتماد هذه المعايير على نطاق المنظومة بأكملها بحلول عام ٢٠١٠ (A/60/846/Add.3، الفقرة ٢٢).

٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير الأمين العام (الفقرة ٤٥) أنه من المقرر تنفيذ العناصر الأساسية لنظام تخطيط الموارد بحلول نهاية عام ٢٠١٠. **ولهذا، فقد يبدو أن المنظمة ليست في وضع يخولها بتحقيق هدف اعتماد المعايير على نطاق المنظومة بأكملها بحلول عام ٢٠١٠. وتطلب اللجنة أن يوفر التقرير التفصيلي الذي سيقدم إلى الجمعية العامة معلومات كاملة عن وضع هذا المشروع (انظر الفقرة ١٠(أ)).**

ملاحظات وتوصيات أخرى

١٠ - ينبغي أن يتضمن التقرير الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين المستأنفة مقترحاً شاملاً يحدد بوضوح احتياجات المستفيدين، والنطاق، والجدول الزمني،

وتحليل المخاطر والاستراتيجيات اللازمة لتخفيف وطأتها، وخطة للتنفيذ، ومعلومات كاملة عن الاحتياجات من الموارد اللازمة لمشروع النظام، بما في ذلك صيانة النظام. وتطلب اللجنة أن يتضمن التقرير أيضاً ما يلي:

(أ) تفاصيل عن حالة المشروع، بما في ذلك استخدام الموارد المعتمدة أثناء فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ للأعمال التحضيرية بشأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ودراسة تفصيلية لتكاليف المشروع وخطة لتنفيذه (انظر القرار ٢٨٣/٦٠ والوثيقة A/60/870)، إضافةً إلى تفاصيل عما تم إنجازه؛

(ب) المزيد من التوضيحات بشأن الآثار والمخاطر الملازمة لنهج المسار السريع للمشتريات الذي يتطلب بشكل متوازٍ اقتناء كل من برمجيات نظام تخطيط الموارد والحصول على خدمات جهة مختصة بتحقيق التكامل بين النظم (A/62/510، الفقرة ٣٣)؛

(ج) المزيد من المعلومات بشأن المساهمة المتوقعة من نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الاستخدام الفعال والشفاف لموارد المنظمة، إضافةً إلى شروح مفصلة وأمثلة واقعية عن الطريقة التي يُتوخى بها تعزيز فعالية عمل المنظمة ومعالجة أوجه القصور الحالية، وفقاً لما طلبته الجمعية العامة (القرار ٢٨٣/٦٠، الجزء الثاني، الفقرتان ٥ (ج) و ٥ (و))؛

(د) المزيد من المعلومات عن الأساس المنطقي لتحديد صيغة تقاسم تكاليف تمويل تنفيذ نظام تخطيط الموارد، التي يتعين بموجبها أن يتحمل حساب دعم عمليات حفظ السلام نسبة ٨٠ في المائة من التكاليف وأن تتحمل الميزانية العادية منها نسبة ٢٠ في المائة (A/62/510، الفقرة ٦٠)؛

(هـ) المزيد من المعلومات عن الوفورات في التكلفة والزيادة في الكفاءة والإنتاجية التي من شأنها أن تحرر الموارد من الأنشطة الإدارية وأنشطة الدعم لنقلها إلى المجالات الفنية.

١١ - ويطلب الأمين العام التفويض بإنشاء حساب خاص متعدد السنوات لتسجيل الدخل والنفقات الخاصة بهذا المشروع. وتدرك اللجنة الاستشارية أن من الأساس ممارسة الرقابة على نفقات المشروع. **غير أنها لا تؤيد إنشاء حساب آخر متعدد السنوات. وفي هذا الصدد، تطلب إلى الأمين العام أن يكفل الاستخدام الفعال للموارد والإبلاغ الشفاف عن تكاليف المشروع، دون اللجوء إلى حساب متعدد السنوات.**

توصيات بشأن الموارد

١٢ - تسلم اللجنة الاستشارية بضرورة وجود قدرة مكرسة لدعم تنفيذ مشروع نظام تخطيط الموارد. ويستلزم فريق المشروع ما مجموعه ٤٤ وظيفة مؤقتة، بعضها مطلوب على الفور لوضع مقترح المشروع في صيغته النهائية، وتلزم الوظائف المتبقية لدعم تنفيذ المشروع. ولا تميز قائمة المهام المذكورة في الفقرة ٥٢ من تقرير الأمين العام بين أنشطة المرحلة التحضيرية وتلك المتعلقة بتنفيذ المشروع.

١٣ - وستقدم الاحتياجات الكاملة للمشروع من الموظفين في سياق التقرير التفصيلي المقبل. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي، في هذه المرحلة، تزويد الأمين العام بالموارد الكافية لإنشاء فريق أساسي لبدء تنفيذ المشروع بغية دعم المهام التحضيرية أو أنشطة المشروع التي من الضروري القيام بها في انتظار تقديم المقترحات التفصيلية والنظر فيها. **وبناء على ذلك، توصي اللجنة بالموافقة على إنشاء الوظيفة المؤقتة لمدير مشروع من الرتبة مد-٢ والإذن للأمين العام بإنشاء ١٥ وظيفة مؤقتة أخرى، توزع وفق أولويات مرحلة التخطيط.** وتعتقد اللجنة أيضا أنه ينبغي للأمين العام أن ينفق من الموارد المتاحة لأفرقة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للإدارات المشاركة في المشروع، ولا سيما إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني، وكذلك من المكاتب الموجودة خارج المقر، بغية تطوير الخبرة الداخلية وتعزيزها، تحت سلطة كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات.

١٤ - وكما هو مشار إليه في الفقرة ٥٩ من التقرير، اقتُرحت لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ احتياجات غير متعلقة بالوظائف تناهز ٧ ٠٢٩ ٧٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف وتتضمن اعتمادات تشغيلية لفريق المشروع تغطي الخدمات التعاقدية والاستشاريين والسفر ومصروفات التشغيل العامة واللوازم والأثاث والمعدات. وأدرجت أيضا اعتمادات المساعدة المؤقتة العامة الخاصة بأنشطة الاقتناء والمسائل المتصلة بالمشتريات، عن نماذج مناسبة ووضعها في ما يتعلق بالتعاقد على برامجيات نظام تخطيط الموارد، وخدمات الإدماج وما يرتبط بذلك من ترتيبات تعاقدية أخرى (انظر أيضا A/62/510، الجدول ١). **وتوصي اللجنة بقبول المقترحات المتصلة بالاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف، على أن تُعدل من أجل مراعاة توصياتها بشأن الوظائف المؤقتة الواردة في الفقرة ١٣ أعلاه.**

باء - نظام إدارة العلاقة مع الزبائن

١٥ - يتضح من المعلومات المقدمة في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام، أنه تم اقتناء البرامجيات الخاصة بنظام إدارة العلاقة مع الزبائن وأن التنفيذ جار في المكاتب والوحدات التي

تشكل الجهات المركزية لتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقر، وهي إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني. ويُتوخى تنفيذ خدمات مماثلة في المكاتب الموجودة خارج المقر. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يعتزم طلب موارد إضافية للتنفيذ في المكاتب الموجودة خارج المقر في سياق التقرير المرحلي المقبل الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين المستأنفة. ويُتوخى كذلك تكييف هذا النظام من أجل إدارة القدرة العسكرية وقدرة الشرطة في البعثات الميدانية والتجهيز الآلي لفواتير الهاتف في بعثات حفظ السلام. وترى اللجنة أنه بمجرد وضع المشاريع، ستكون التكاليف الإضافية المتعلقة بنشرها في مراكز أو مكاتب العمل الأخرى متصلة في المقام الأول بالحصول على رخص للمستخدمين الجدد، بما أن النظام منشور بشكل مركزي من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات.

١٦ - وزُودت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بمعلومات إضافية، لُخصت في الجدول ٢ عن تقديرات التكاليف الإجمالية لنظام إدارة العلاقة مع الزبائن خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتعكس هذه التقديرات الاعتمادات المستخدمة في ما يتعلق بالنظام من إجمالي الاعتمادات الموافق عليها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولم تُعتمد موارد لنظام إدارة العلاقة مع الزبائن لفترات السنتين السابقة.

الجدول ٢

تكاليف نظام إدارة العلاقة مع الزبائن، ٢٠٠٦-٢٠٠٧

الفئة	حساب دعم عمليات حفظ السلام	الميزانية العادية	المجموع
المساعدة المؤقتة العامة	-	٥٢ ١٦٣	٥٢ ١٦٣
الاستشاريون	٤٢ ٦٤٢	٩٤ ٣٤٣	١٣٦ ٩٨٥
البرامجيات	٩٧ ٩٠٠	١ ٤٠٢ ٥٤٠	١ ٥٠٠ ٤٤٠
السفر	١ ٨٤٦	-	١ ٨٤٦
الصيانة	-	٢٢٦ ٩٩٧	٢٢٦ ٩٩٧
التدريب	٥ ٩١٨	٢٨ ٧٥٠	٣٤ ٦٦٨
المجموع	**١٤٨ ٣٠٦**	**١ ٨٠٤ ٧٩٣**	**١ ٩٥٣ ٠٩٩**

١٧ - وطُلبت موارد إضافية قدرها ٠٠٠ ٤٤٩ ١ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) في إطار الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، من أجل مشاريع لإدارة العلاقة ذات صلة بالدول الأعضاء، وذلك في المقر وفي الميدان على السواء، تُعد بالاشتراك مع اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمقر. **وتوصي اللجنة بالموافقة على هذا المقترح. وتوصي أيضا باستكشاف أي إمكانية لاستيعاب هذه الموارد الإضافية بعد الموافقة على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.**

١٨ - ويُقترح وضع تطبيقات إضافية للنظام من أجل عمليات حفظ السلام، على أن تمول من حساب دعم عمليات حفظ السلام. وستلزم موارد إضافية مجموعها ٦ ٧١٠ ١٠٠ دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، منها ٣ ٦٢٦ ٠٠٠ دولار لإدارة المساهمات بقوات و ٣ ٠٨٣ ٢٠٠ دولار للتجهيز الآلي لفواتير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

١٩ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأنه من المبلغ الإجمالي اللازم لتنفيذ نظام إدارة العلاقة مع الزبائن وقدره ٦ ٧١٠ ١٠٠ دولار، يقترح تمويل ٢ ٥٢٣ ٤٠٠ دولار من ضمن الميزانية المعتمدة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة عن ذلك في سياق التقرير عن أداء حساب الدعم عن تلك الفترة. **وتوصي اللجنة بقبول هذا المقترح.**

٢٠ - ويشير الأمين العام إلى أن المبلغ المتبقي وقدره ٤ ١٨٦ ٧٠٠ دولار سيطلب في إطار المقترحات اللاحقة لميزانية حساب الدعم. وستنظر اللجنة الاستشارية في الاحتياجات الأخرى في سياق المقترح الخاص بميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

جيم - نظام إدارة المحتوى

٢١ - تؤكد اللجنة الاستشارية ضرورة تقديم مقترح تفصيلي فيما يتعلق بنظام إدارة المحتوى. وتشير المعلومات المقدمة في الفقرات من ٧٠ إلى ٧٣ من تقرير الأمين العام إلى حجم وتشعب هذا النظام، الذي يتضمن العديد من العناصر، منها نظام الوثائق الرسمية (ODS) وإدارة السجلات وتبادل المعارف. وذُكر أن نظام إدارة المحتوى هو النظام المقابل لنظام تخطيط الموارد بالنسبة للمجالات الموضوعية للمنظمة، وهو يعالج المعلومات بدل الموارد. وعلاوة على ذلك، سيُنشر نظام إدارة المحتوى على مدى سنوات عديدة، وسيكون له تأثير على معظم الموظفين، وسيتطلب استثمارات كبيرة.

٢٢ - وتدرك اللجنة الاستشارية أن برامجيات نظام إدارة المحتوى قد اختيرت بالفعل وأن مجالات الأولوية المبدئية فيما يتعلق بالتنفيذ قد حُددت وتشمل: (أ) ترحيل نظام الوثائق الرسمية وموقع الأمم المتحدة على الإنترنت؛ (ب) إقامة قدرات للتعاون تنطوي على التبادل

الشبكي للوثائق والأفكار على نحو آمن لدعم الدول الأعضاء والوفود في عملياتها الاستشارية؛ (ج) وضع عملية لتقديم تقارير حفظ السلام بغرض إضفاء الطابع الآلي على تدفقات الوثائق المتصلة بأنشطة المراقبة والإبلاغ التي يُضطلع بها في البعثات الميدانية؛ (د) إنشاء مستودع مركزي للمعارف المؤسسية التي يمكن أن يتبادلها الموظفون في الميدان من خلال الشبكة الداخلية لعملية حفظ السلام على الإنترنت؛ (هـ) الإدارة العامة لنظام إدارة المحتوى لكفالة التنسيق والحفاظ على المعايير.

٢٣ - وزُودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بمعلومات إضافية عن النفقات المتكبدة خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ فيما يتعلق بنظام إدارة المحتوى، في إطار الميزانية العادية. وتشمل هذه النفقات مبلغ ٩١٩ ٩٨٢ ٢ دولارا للرخص، و ٠٨١ ٧٤٩ دولارا لصيانة النظام و ٠٠٠ ٩٧٥ دولار للخدمات الفنية.

٢٤ - وترد الاحتياجات الإجمالية من الموارد المطلوبة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ موزعة حسب مجالات الأولوية في إطار الميزانية العادية وحساب الدعم في الجدول ٤ من تقرير الأمين العام، وتناهز ٠٠٠ ٠٣٢ ٤ دولار في إطار الميزانية العادية. **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على هذا المقترح. وتوصي أيضا باستكشاف أي إمكانية لاستيعاب هذه الموارد الإضافية بعد الموافقة على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.**

٢٥ - ويلزم مبلغ آخر قدره ٥٠٠ ٧٨٨ ١٠ دولار في إطار حساب الدعم، منه مبلغ قدره ٣٠٠ ٢١٩ ٤ دولار مطلوب ضمن ميزانية حساب الدعم المعتمدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وسيلزم تمويل المبلغ المتبقي وقدره ٢٠٠ ٥٦٩ ٦ دولار في إطار الميزانيات اللاحقة لحساب دعم عمليات حفظ السلام. وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن الميزانية المعتمدة لحساب الدعم للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ لا تشمل اعتمادات محددة لتنفيذ نظام إدارة المحتوى، لكن من المتوقع أن يكون من الممكن استيعاب المبلغ المطلوب وقدره ٣٠٠ ٢١٩ ٤ دولار ضمن الموارد المعتمدة لحساب الدعم وستبلَّغ الجمعية العامة عنه في سياق تقرير الأداء ذي الصلة. **وتوصي اللجنة بقبول المقترح المتعلق بالاحتياجات البالغ قدرها ٣٠٠ ٢١٩ ٤ دولار التي ستُستوعب ضمن حساب الدعم المعتمد للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.** وستنظر في المقترحات المتبقية في سياق المقترح الخاص بميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٢٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المقترحات المتعلقة بتقاسم التكاليف بين الميزانية العادية وحساب الدعم، المبينة في الفقرة ٧٤ من التقرير تستند إلى طبيعة مجالات الأولوية المراد تغطيتها. وستتحمل الميزانية العادية التمويل المتعلق بنظام الوثائق الرسمية وموقع الأمم

المتحدة على الإنترنت، بينما ستُطلب تكاليف المشاريع الأخرى، التي تتعلق حصرا بعمليات حفظ السلام، في إطار حساب الدعم.

ملاحظات عامة تتعلق بنظامي إدارة العلاقة مع الزبائن وإدارة المحتوى

٢٧ - **ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي وضع النظامين الحاسبيين المؤسسيين المذكورين وتنفيذهما تحت سلطة كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات. فهذا الأمر ضروري لضمان اتباع نهج منسق في وضع النظم الحاسوبية المؤسسية.**

٢٨ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها لدى نظرها في مقترحات ميزانية إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أكدت ضرورة ضمان التوافق بين نظامي إدارة العلاقة مع الزبائن وإدارة المحتوى، ونظام تخطيط الموارد المقبل (انظر A/62/7، الفقرة أولا - ٤٢).

٢٩ - **وتعكس التوصيات الإيجابية المتصلة بالموارد فيما يتعلق بمشروعي نظام إدارة العلاقة مع الزبائن ونظام إدارة المحتوى رغبة اللجنة الاستشارية في عدم إعاقة نجاح تنفيذ المشروعين الجاريين واللذين جرى بالفعل تكبد نفقات كبيرة بشأنهما. إلا أنها تشير إلى أنه كان من الأنسب للأمين العام، أثناء بدء هذين المشروعين، أن يقدم مقترحا كاملا. وبما أن هذين المشروعين يوجدان حاليا في منتصف الطريق، فإن اللجنة توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن حالتهما في تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بما في ذلك المنافع التي سيجلبانها للمنظمة، وطرائق تقييم فعاليتهما، وتكاليفهما الكاملة، والتدابير الضرورية لإنجاز هذين النظامين وصيانتهما وتحقيق منافعهما المحتملة.**

جيم - خاتمة

٣٠ - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتصل بالمقترحات المتعلقة بالنظم الحاسوبية المؤسسية في الفقرات من ٨١ إلى ٨٤ من تقرير الأمين العام. **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على النهج الموصوف في التقرير لتبديل نظام المعلومات الإدارية المتكامل والنظم المساعدة المرتبطة به في جميع مكاتب الأمانة العامة، بما في ذلك المكاتب الموجودة خارج المقر، واللجان الإقليمية، وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية، وسائر البعثات الميدانية. وتوصي اللجنة بتعديل الموارد المطلوبة لتنفيذ النظم الحاسوبية المؤسسية في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وميزانية حساب الدعم المعتمدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ لأخذ**

توصياتها الواردة في الفقرات ١٣ و ١٤ و ١٧ و ١٩ و ٢٤ و ٢٥ أعلاه في الاعتبار. وتطلب اللجنة تقديم المبلغ المعدل إلى الجمعية العامة وقت نظرها في هذه المسألة.

ثالثا – استعادة القدرة على العمل بعد الأعطال الكبرى واستمرارية الأعمال

٣١ – تلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير الأمين العام (A/62/477) يتضمن مجموعتين من المقترحات. في الجزء الأول من التقرير، يقدم الأمين العام مقترحات تتعلق بإطار تشغيلي شامل للهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يتناول الدراسة التقنية المتعلقة بالأمن، واستمرارية العمل واستعادة القدرة على العمل بعد الأعطال الكبرى، بما في ذلك بيان مفصل بالتكاليف وجدول زمني (القرار ٢٧٦/٥٩، الجزء الحادي عشر، الفقرة ٤٧)، ومقترحات تتعلق باستعادة القدرة على العمل بعد الأعطال الكبرى واستمرارية العمل في بعثات حفظ السلام (القرار ٢٦٦/٦٠، الجزء الخامس عشر)، ويقدم تحليلا للتحسينات المدخلة على الهياكل الأساسية المرتبطة بتنفيذ نظام تخطيط الموارد، أُجري عملا بالقرار ٢٨٣/٦٠ (الجزء الثاني). وسيضمن هذا الإطار التشغيلي الشامل استعادة القدرة على العمل بعد الأعطال الكبرى واستمرارية عمل نظم المعلومات والاتصالات في المقر والمكاتب الموجودة خارج المقر والبعثات الميدانية عن طريق إنشاء مركز رئيسي للبيانات المركزية في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، ومركز آخر في موقع ثانوي مقترح في فالينسيا (A/62/477، الفقرتان ٦٢ و ٦٣).

٣٢ – وفي الجزء الثاني من التقرير، يقدم الأمين العام مقترحات متعلقة بمبادرة مستقلة تتصل بالمرحلة الانتقالية للمخطط العام لتجديد مباني المقر في نيويورك، من أجل نقل مركز بيانات مقر الأمم المتحدة الموجود حاليا في مبنى الأمانة العامة إلى منشأة في الحديقة الشمالية، ومركز البيانات الثانوي الحالي الموجود في مبنى DC2 إلى منشأة جديدة في حي لونغ آيلند سيتي. وفي إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر، كان من المقرر أن تعمل المنشأة الموجودة في مبنى DC2، وهي ذات قدرات محدودة وهيكل أساسي تقني ضعيف، بوصفها مركزا رئيسيا للبيانات. ومن شأن هذا المقترح أن يحد من المخاطر ويضمن استمرارية الأعمال في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية باهتمام أن المناقشات جارية بشأن إمكانية وضع ترتيبات تعاونية لعملية مشتركة بين عدة وكالات في لونغ آيلند سيتي مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

٣٣ – وعلى النحو المذكور أعلاه (الفقرة ١٠)، سيقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريرا مفصلا عن تنفيذ نظام تخطيط الموارد في دورتها الثانية والستين المستأنفة. **وستعود**

اللجنة الاستشارية إلى الجزء الأول من مقترحات الأمين العام بشأن الإطار التشغيلي الشامل والاحتياجات الخاصة بمركزي البيانات في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات والموقع الثانوي المقترح في فالينسيا، في ذلك السياق. وتحيط اللجنة علما بالعرض السخي لحكومة إسبانيا في هذا الصدد (انظر A/62/477، الفقرة ٦٣).

٣٤ - ويتطلب التنفيذ الوشيك للمخطط العام لتجديد مباني المقر إجراء فوريا يتعلق بمركزي البيانات في مقر الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالجزء الثاني من مقترحات الأمين العام المتعلقة بالمرحلة الانتقالية من المخطط، توصي اللجنة الاستشارية بما يلي:

(أ) **يؤذن للأمين العام بمباشرة إقامة المنشأة في الحديقة الشمالية وبالموافقة على الموارد المطلوبة لهذا الغرض. وتشمل هذه الموارد ٣٠٠ ٨١١ ٦ دولار في إطار الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ واحتياجات إضافية، لا تتجاوز ١٠٠ ٣٨٩ دولار، لتسديد حصتها من تكاليف تصميم وإيجار مركزي البيانات في الحديقة الشمالية وفي حي لونغ آيلند سيتي، تقسم تناسبيا من الموارد المعتمدة سلفا لفرادى عمليات حفظ السلام للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛**

(ب) **أن يطلب إلى الأمين العام مواصلة مناقشاته مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة بغية إبرام اتفاق بشأن ترتيبات تعاونية لعملية مشتركة بين عدة وكالات في لونغ آيلند سيتي، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الصدد إلى الدورة الثانية والستين المستأنفة للجمعية العامة. وستعود اللجنة إلى هذه المقترحات في سياق نظرها في التقرير التفصيلي عن تنفيذ نظام تخطيط الموارد.**

وتوصي اللجنة بتعديل الموارد المطلوبة لاستمرارية الأعمال واستعادة القدرة على العمل بعد الأعطال الكبرى في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وميزانية حساب الدعم المعتمدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ لأخذ توصياتها أعلاه في الاعتبار. وتطلب اللجنة تقديم المبلغ المعدل إلى الجمعية العامة وقت نظرها في هذا البند.

رابعا - إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٥ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير الأمين العام (A/62/502) قُدِّم بناء على عمل كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات الذي تسلم مهامه في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٧، وأنه

يقدم معلومات مؤقتة عن الحالة المتعلقة بوضع إطار إداري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاص بالأمانة العامة للأمم المتحدة على نطاق العالم. وأُبلغت اللجنة أن كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات، وموظفين كبار رئيسيين آخرين، أجروا مشاورات شاملة بغية إعداد رؤية واستراتيجية وبرنامج رفيع المستوى وإطار إداري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة، وسيقدم ذلك إلى الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها الثانية والستين المستأنفة.

٣٦ - وترى اللجنة الاستشارية أن ثمة فجوة خطيرة في هذا التقرير المؤقت هي عدم وجود بيان واضح لمسؤولية وسلطة كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات في الأمانة العامة، وكذا التدابير الكفيلة بتفعيلهما. وأوصت اللجنة في تقريرها (A/60/870، الفقرة ١٤) عن مقترحات الإصلاح المفصلة للأمين العام المبينة في الوثيقة المعنونة ''الاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي'' (A/60/846 و Add.1-4) **''بإنشاء منصب لكبير موظفي تكنولوجيا المعلومات من رتبة أمين عام مساعد عن طريق نقل وظيفي، على أساس أن يرأس شاغل المنصب مكتبا يدمج بين شعب خدمات تكنولوجيا المعلومات التابعة لإدارة الشؤون الإدارية ودائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، وتوفير القيادة على نطاق الأمانة العامة، بما يشمل المهام المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في المكاتب الواقعة خارج المقر''. وتعيد اللجنة تأكيد هذه التوصية وتعتبر من الأساسي أن تكون لكبير موظفي تكنولوجيا المعلومات سلطة واضحة على موارد شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات ودائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.**

٣٧ - **وفي مسألة ذات صلة، تشدد اللجنة الاستشارية على أهمية التنسيق فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وتشجع الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، على تعزيز تنسيق وتعاون أعمق بين منظمات الأمم المتحدة في جميع المسائل ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لزيادة أشكال التبادل والتآزر بين المنظمات إلى أقصى حد فيما يتعلق بمبادراتها الجارية المتعلقة بتخطيط الموارد، ولاستكشاف جميع إمكانيات التلاقي من أجل اعتماد حلول وإجراءات ومعايير مشتركة.**

٣٨ - ويُقترح إنشاء فريق دعم مؤقت تابع مباشرة لكبير موظفي تكنولوجيا المعلومات للفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (A/62/502، الفقرات ١٩-٢٢). وسيتألف الفريق من أربعة وظائف من الفئة الفنية (١ مد-١،

و ٢ ف-٥، و ١ ف-٤) ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة تمول من المساعدة المؤقتة العامة، بمبلغ ٠٠٠ ٤٢١ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف). وتصل تكاليف التشغيل المتعلقة بالأماكن المخصصة للمكاتب والاتصالات التجارية واللوازم والأثاث والمعدات والمتصلة بهذه الوظائف الخمس مبلغا قدره ٢٠٠ ١٩٤ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف). ويلزم مبلغ آخر قدره ٧٠٠ ٢٣٤ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) تحت باب المستشارين والخبراء وآخر قدره ٠٠٠ ٧٥ دولار تحت باب السفر.

٣٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن كلا من إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني تساعدان كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات عن طريق تزويده بنسبة محدودة من الموظفين المؤقتين والموارد الأخرى. وترى اللجنة أنه ينبغي أن تكون لكبير موظفي تكنولوجيا المعلومات سلطة الإنفاق من موارد هاتين الإدارتين، حسب الحاجة. **بيد أنه خلال الفترة المؤقتة وإلى أن يتم اعتماد هيكل إداري جديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، توصي اللجنة بالموافقة على الموارد المطلوبة البالغة ٤٠٠ ٩٢٥ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، باعتبارها نفقات تقيَّد على حساب صندوق الطوارئ.**

الوثائق
تقرير الأمين العام عن أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعادة قدرة الأمم المتحدة على العمل بعد الأعطال الكبرى وضمان استمرارية العمل (A/62/477)
تقرير الأمين العام عن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تقرير مرحلي (A/62/502)
تقرير الأمين العام عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: النظم المشتركة للأمانة العامة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم (A/62/510)
قرارات الجمعية العامة ٢٨٣/٦٠ و ٢٦٦/٦٠ و ٢٧٦/٥٩